حوارات نيابية

لحظة دخول النواب إلى القاعة (تصوير: صالح محمد)

انعقادها لليوم الثاني على التوالي

سيناريو «العادية».. والنواب يدعون للتهدئة

هايف: يجب محاسبة الحكومة حال إبطال المجلس بسبب الإجـــراءات.. وغير مقبول الترهيب بذلك

ثامر السويط

جانب من الأحاديث النيابية

ضرورة تعويض كل من بذل جهدا في الانتخابات سواء من مؤسسات الدولة والقضاة وموظفي الدولة

من التناقض أن نقول اليوم هناك إبطال أو إجراءات خاطئة أو أن هناك شبهة دستورية

بوشهري: مجلس الأمة قدم نموذجا مثاليا في التعامل مع ملف المعاشات الاستثنائية

استقالة الحكومة لا تعني وضع الاستجواب في الأدراج خصوصا أن الهدف هو المحاسبة على الانحراف

أستغرب من تأخر مجلس الوزراء في تقديم دراساته لتحسين الوضع المعيشي للمواطنين

ان هناك ابطالا او ان هناك إجـراءات خاطئة او ان هناك شبهة دستورية.

وطالب بمحاسبة كل من قام بإشغال أهل الكويت ومؤسسات الدولة وجميع المرشحين وتسبب في هذا الأخطاء غير المعقولة وغير المنطقية، مضيفاً " وذلك إذا كنا في منهج جديد وتوجه جديد وإصلاح".

واستغرب هايف من تكرار قول إن الإبطال وارد وأن هناك إجراءات خاطئة، في ظل وصول معدلات المشاركة في الانتخابات الماضية إلى نسب أعلى من الانتخابات السابقة عليها ومشاركة كبار السن والنساء والرجال فيها بشكل كبير.

وشدد هايف على ضرورة ان يقدم للمحاكمة ويحاكم ويعزل كل من تسبب بهذه الاجراءات الخاطئة.

من ناحية أخرى، أكد هايف على ضرورة تعديل قانون غرفة التجارة وتعديل آلية التصويت وخفض الرسوم التي تفرضها مع الإبقاء عليها وعدم هدم هذه المؤسسة العريقة.

وقال هايف إن بعض وسائل الإعلام تداولت مغالطات بشأن تصريحه السابق عن غرفة التجارة، مشيرا إلى أن البعض تصور أنه مع بقاء غرفة التجارة الحالية.

وأضاف أن "البعض تصور من هذا التصريح بأنني مع غرفه التجارة الحالية وذلك لأحد أمرين إما انه جاهل أو لم يسمع التصريح كاملا أو أنه ممن يتربصون بالماء العكر ويتصيدون ويدلسون كما هو معلوم أن هناك بعض الوسائل الإخبارية دأبت على تضليل الشارع الكويتي لأهداف وأغراض هم أعلم بها".

وجدد هايف تأكيده على عدم هدم أي مؤسسة سواء غرفة التجارة أو غيرها من المؤسسات العريقة، مشيرا إلى أنه عارض إلغاء هيئة القرآن وطالب بتعديل الإدارة كما طالب أيضا بتعديل إدارة صندوق المشاريع.

وقال هايف إنه طالب بتعديل قانون غرفة التجارة فيما يخص آلية التصويت وأيضا تخفيض الرسوم التي تتقاضاها الغرفة إلى رسوم رمزية جدا ومنع الغرفة من التدخل في مؤسسات الدولة لأن لها تمثيلا في كثير من مؤسسات الدولة.

وطالب هايف بضرورة ألا تتدخل غرفة التجارة وألا توقف مشاريع الدولة وألا تتحكم في مؤسساتها، مؤكدا أنه يجب تقنين عملها وأن تبقى كما هو متعارف عليها في الكويت والعالم أجمع.

ولفت هايف إلى أن رأيه مستقل وليس تابع لأحد ولا يمكن ان يركب أي موجة خاطئة، معتبرا إلغاء غرفة التجارة بالشكل المطروح خاطئ والصواب هو أن يتم تعديل بعض الأمور السابق ذكرها.

وقال إن غرفة التجارة ومؤسسات الدولة لا تمثل أشخاصا لكن تمثل أهل الكويت وبالتالي لا يفترض أن يتم إنهاء هذا المؤسسة بل يجب ان يكون هذا التعديل حتى تبقى الغرفة بلون جديد تساهم في التجارة وفي تخصصها دون التدخل في مؤسسات الدولة .

بدورها قالت النائبة د. جنان بوشهري إن تعامل مجلس الأمة مع ملف المعاشات الاستثنائية كان نموذجا مثاليا للعمل النيابي الذي تكاملت فيه الأدوار التشريعية والرقابية.

وأكدت بوشهري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن استقالة الحكومة لن تمنع متابعتها ملف الرواتب الاستثنائية، وأنها في انتظار تقرير اللجنة الاقتصادية الوزارية المكلفة ببحث هذا الموضوع.

وقالت "إنني آثرت الانتظار إلى نهاية جلسة اليوم "أمس" لكي أعرض بعض المعلومات التي كان من المفترض أن أطرحها أثناء مناقشتي استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان".

وأكدت بو شهري أن استقالة الحكومة لا تعني وضع الاستجواب في الأدراج خصوصا أن الهدف هو المحاسبة على الانحراف الذي حصل في الأشهر الماضية في استعمال المادة 80 الخاصة بالمعاشات الاستثنائية.

وذكرت إن المحاور الأخرى لا تقل أهمية عن هذا المحور وإن الهدف ليس استقالة الحكومة إنما إطلاع الشعب الكويتي على بعض الحقائق ومحاسبة المسؤول عن هذه الانحرافات وتقويمها.

وأوضحت أنه " في تاريخ 2022/10/31 أصدر مجلس الوزراء قرارا بمنح معاش استثنائي للوزراء الجدد في الحكومة الحالية بناء على مذكرة مرفوعة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء التابعة للوزير براك الشيتان.

وأضافت إنه " بعد صدور قرار مجلس الوزراء بمنح المعاشات الاستثنائية بـ 28 يوما صدر قرار آخر أقر فيه مجلس الوزراء برفع المعاشات الاستثنائية لكل الوزراء في الحكومة الحالية 6 آلاف دينار وذلك بناء على مذكرة رفعت من الأمانة العامة لمجلس الوزراء".

واعتبرت أن هذا الأمر يمثل سوء استخدام للمادة 80 بأن تصدر خلال شهر واحد مذكرتان من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن الرواتب الاستثنائية، المذكرة الأولى بمنح الوزراء الجدد رواتب استثنائية تعادل رواتبهم والمذكرة الثانية بعدها بـ 28 يوما تمنح كل الوزراء رواتب استثنائية بزيادة قدرها 6 آلاف دينار وهناك تقع مسؤولية الوزير براك الشيتان.

ونفت بو شهري تسلمها أي رواتب استثنائية من الحكومة قائلة "استخرجت شهادة من التأمينات بتاريخ 12 من الشهر الجاري عن طريق تطبيق سهل، وكنت سأسلمها لوزير الشيتان على منصة الاستجواب تثبت عدم تسلمي راتبا استثنائيا".

وأضافت "أتسلم راتبا تقاعديا من بعد نهاية عضويتي في المجلس البلدي وبالتالي فإن قرار الحكومة في رفع معاشات الوزراء لا ينطبق علي"، مؤكدة أنها لو كانت تتسلم معاشا استثنائيا لأعلنت عنه.

وأعربت بوشهري عن استغرابها من تأخر الحكومة في تقديم دراساتها لتحسين الوضع المعيشي للمواطنين وتماطل في التعاون مع مجلس الأمة بملفات اقتصادية وسياسية مهمة، وفي الوقت ذاته ترفع رواتب الوزراء الاستثنائية.

وتساءلت " من الأولى بالاهتمام وزيادة الرواتب المواطنون أم مجلس الوزراء؟ ، مشيرة إلى انتظارها تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء والتي يرأسها وزير النفط د. بدر الملا بشأن فحص القرارات السابقة التي صدرت خلال الأشهر الماضية ومنحت رواتب استثنائية من غير وجه حق.

وكشفت بوشهري عن وجود قياديين في الدولة تقاعدوا قبل أكثر من 5 سنوات وتم منحهم معاشات استثنائية خلال الشهرين الماضيين بناء على عرض من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان.

وأشارت إلى أنها نبهت رئيس اللجنة الاقتصادية إلى أن حكما قضائيا صدر من محكمة التمييز برئاسة المستشار د. عادل بورسلي في نوفمبر 2022 وضع مبدأ أساسيا بأن قال في حكمه "يحق لمجلس الوزراء إنهاء الاستحقاق الاستثنائي بأثر فوري حال إخلال المستفيد أو مخالفته للاعتبارات التي من أحلها تم إقراره أو لأسباب يقدرها مجلس الوزراء".

ورأت أنه بناء على هذا المبدأ القضائي من واجب اللجنة الاقتصادية الوزارية رفع تقرير عاجل بإلغاء الرواتب الاستثنائية والزيادة التي تمت بمبلغ 6 آلاف دينار وإلغاء القرارات التي صدرت خلال الشهرين الأخيرين والتي تضمنت مخالفات جسيمة وتنظر في كل القرارات السابقة بمنح الرواتب الاستثنائية ومدى أحقية من منحوا هذه الرواتب.

وأعربت بوشهري عن شكرها للنواب مقدمي الاقتراح بقانون في شأن إلغاء المادة 80 من قانون التأمينات الاجتماعية والذي هو اليوم قيد الدراسة في اللجنة المالية، مضيفا "ننتظر من اللجنة المالية رفع تقريرها بهذا الخصوص ليدرج في الجلسة المقبلة".

حامد البذالي

قاعة المجلس كما بدت أمس

خروج النواب بعد رفع الجلسة